

الصحافة والموازنة العامة في الكويت: ظلال السياسة على الإصلاحات العامة



د. أنور عبدالوهاب الجزاف⁽¹⁾

ملخص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تعرّف معالجة الصحف الكويتية لقضايا الموازنة العامة، وكذلك تعرّف الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة، وتعرّف الأطر المرجعية لمقالات الموازنة في الصحافة الكويتية. **المنهج:** استخدمت الدراسة منهج المسح، وتكوّنت العينة من ثلاث صحف كويتية هي: القبس، الجريدة، الأنباء. **النتائج:** أظهرت النتائج أن أكثر الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية، كانت الموضوعات السياسية بنسبة 44.3%، وأن أكثر الأطر المرجعية، كان الصراع بنسبة 40.9%، تلتها أطر النتائج الاقتصادية بنسبة 27.1%، وتبيّن من النتائج أن جميع مقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية، كانت غير متسقة مع البرنامج الحكومي، أي بنسبة 100%، وتوصّلت النتائج أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية 0.01 في الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية، وكانت الفروق لصالح الموضوعات السياسية. **الخاتمة:** توصي الدراسة في خاتمتها بضرورة إجراء إصلاحات للموازنة في الكويت، وتقنين الهدر غير المبرر في الموازنة، وتعزيز شفافية بيانات الموازنة العامة عبر وسائل الإعلام.

الكلمات المفتاحية: الموازنة، الصحافة، تحليل المضمون، السياسة

المالية، الكويت

(1) باحث مستقل، دولة الكويت، الإيميل: Dr.anwaraljzaf@gmail.com
- تُسلّم البحث في: 2022/4/16، عُذّل في: 2022/6/27، أُجيز للنشر في: 2022/6/27.

المقدمة

ينظر الناس في جميع أنحاء العالم إلى الطرق التي تنفق بها الحكومات الأموال؛ ففي السنوات الأخيرة، تراجعت معظم الاقتصادات حول العالم إلى حد ما؛ بفعل السياسات الخاطئة، أو نتيجة أزمات طارئة، أو تفشي الفساد المؤسسي، أو التعمد في عدم إجراء إصلاحات حقيقية تُعزز من موارد الدولة، خاصة في الدول التي تعتمد على مورد طبيعي وحيد، وهو النفط أو الغاز، ودولة الكويت تُعتبر أنموذجاً لذلك.

وقعت أغلب وسائل الإعلام في الكويت -الصحافة تحديداً- في أسر التجاذبات السياسية والصراعات، وما أفرزته التحالفات السياسية-التجارية من تأزيم للوصول إلى السلطة، وعجزت من خلاله عن إخراج موضوع الموازنة من الصراعات السياسية الضيقة، ومن دائرة الكلام والشعارات الانتخابية الساذجة إلى رحاب الاستحقاقات المصيرية لمصلحة الدولة وديمومتها بشكل عام، والمواطن واحتياجاته بشكل خاص. "ولم تدعم وتعزز دعوات وتوصيات الاقتصاديين التي تتقارب في ما يتعلق بوضع هدف صارم للميزانيات من خلال تقييد حرية التصرف السياسي في تصميم السياسة المالية" (Catrina, 2014, p.217). بدلاً من إلقاء نظرة عامة على العديد من الأسباب والأماكن المحتملة التي يُمكن للحكومات أن تنفق فيها هذه الأموال، وعن المركزيات الهيكلية التي تؤثر على عمليات الإنفاق، التي لم توقف الانفلات بالمصروفات التي تصاعدت من خلالها العجوزات في الموازنة العامة سنوات متتالية. تُشكل موازنة الدول بالفعل الأداة الأساسية التي تستند إليها الحكومات في وضع السياسات وتنفيذها. فهي التي تعكس قرارات السياسة العامة التي تتخذها الحكومات إزاء جميع المجالات. عاينت هذه الدراسة عن كثب الوضع في دولة الكويت، في فترة اتسمت بتزامن التحديات الهيكلية في منظومة إدارة المالية العامة مع التبعات المفاجئة لجائحة كوفيد-19 والتراجع الحاد في أسعار النفط، وقد أدت كلتا الأزميتين إلى تداعيات وخيمة على الوضع الاقتصادي للكويت، الذي يعاني أصلاً من الهشاشة باعتماده بشكل وثيق على النفط، خصوصاً بعد تدني أسعاره، والذي تأثر أيضاً بسبب ضعف الفصل بين السلطات وإسناد المهام لأصحاب الاختصاص والأمانة، وهو أهم مبدأ تحكم في النظم السياسية الديمقراطية لحماية

المواطنين من تجاوزات الميزانية المتمثلة في الإنفاق غير الحصيف وغير الحكيم. يُقدر عجز الموازنة العامة في الكويت في عام 2021 بنحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، أو نحو ثلث حجم صندوق احتياطي الأجيال القادمة، الذي بدأت الكويت تجميعه في خمسينيات القرن الفائت" (الشال، 2021، ص.1). في سياق الدراسات الإعلامية، شهدت بحوث الأطر الإعلامية وعلاقتها بمضمون المعالجات والتغطيات الإعلامية إقبالاً من قبل الباحثين في مجالات التأثير والرأي العام. "النتيجة الأكثر شيوعاً هي أنّ التعرّض للتغطية الإخبارية يؤدي إلى التعلّم المتسق مع الإطارات التي تُشكّل التغطية" (Baran & Davis, 2013, p.326). وعلى ضوء ذلك، تتبنى هذه الدراسة نظرية التأطير الإعلامي؛ لكشف وفهم أبرز الأطر التي وظّفتها المقالات في كلّ من صحف: القبس، الأنباء، الجريدة، خلال معالجتها وتحليلها وتفسيرها لقضية الموازنة في دولة الكويت.

مشكلة الدراسة

كشفت انخفاض أسعار النفط في عام 2020، خللاً كبيراً في قواعد الميزانية العامة في الكويت، باعتبارها شبيهة الكامل على الإيرادات المحصلة من بيع النفط دون سواها، مع استمرار الغياب المتعمد لخطط التنويع الاقتصادي والبحث عن مصادر دخل أخرى غير النفط، تضمن الاستدامة المالية وتؤسس لنهج اقتصادي إصلاحي متين يجمع التفكير المتكزّر في المساس بثروة الأجيال القادمة والعبث بالأموال العامة. أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2020-2021 للميزانية العامة في الكويت نزيف العجز المالي، وهو عجز قياسي يعتبر الأكبر في تاريخها، بقيمة 10.7 مليار دينار بارتفاع نسبة 174.3% عن العجز المحقّق في ميزانية 2020/2019، الذي بلغ نحو 3.9 مليارات دينار (الخالدي ومحمد، 2021، ص12). "الكويت خلال الفترة من 2001-2021 شهدت تضاعفاً في الإنفاق العام من 3.1 مليار دینارات إلى 23 مليار دينار، بنسبة نمو قياسية بلغت 742%، مثلت خلالها مصروفات الميزانية الجارية على شكل رواتب ودعومات" (البغلي، 2021، ص8). "أظهرت بيانات الحساب الختامي للدولة للسنة المالية 2021/2020 أنّ بند

رواتب موظفي الدولة والدعوم بلغت 15.6 مليار دينار، وهو بذلك يستنزف أكثر من 73% من ميزانية الدولة (الأنباء، 2021). تُمثل بلا شك هذه الإخفاقات تشوّهات جسيمة في صلب الاقتصاد الكويتي، وما رفع من استفحالها هو تجاهل الإصلاح وعدم تغيير العقلية التي تُدير مالية الدولة، وضعف بيانات ميزانياتها وشفافيتها، وهي بالحد الأدنى من الشفافية التي من شأنها أن تُعمّق حالة من عدم الثقة تجاه نوايا وجدوى الإصلاح المالي خاصة وأن دولة الكويت لم تكن ضمن مؤشر الموازنة المفتوحة عن أداء الميزانية العامة Budget Transparency Index لعام 2019، "حيث يقيس مؤشر الموازنة المفتوحة مدى الشفافية والمشاركة المجتمعية والمساءلة في ما يتعلق بالموازنات العامة، وفي كيفية قيام الحكومة المركزية بجمع وإنفاق الموارد العامة" (International Budget Partnership, 2019).

شكل 1

نموذج شفافية إفصاحات المالية العامة

نموذج لشفافية إفصاحات المالية العامة	
الإفصاح في المالية العامة	
**	الإيرادات
**	المصروفات
**	العجز
**	الدين القائم
**%	الدين كنسبة من الناتج المحلي
وسائل تمويل العجز	
صافي الاقتراض الخارجي	
**	أ- القروض المتوقع تسلمها.
**	ب- القروض المتوقع سدادها.
صافي الاقتراض المحلي	
**	أ- القروض المتوقع استلامها.
**	ب- القروض المتوقع سدادها.

المصدر: (العجيان، 2020).

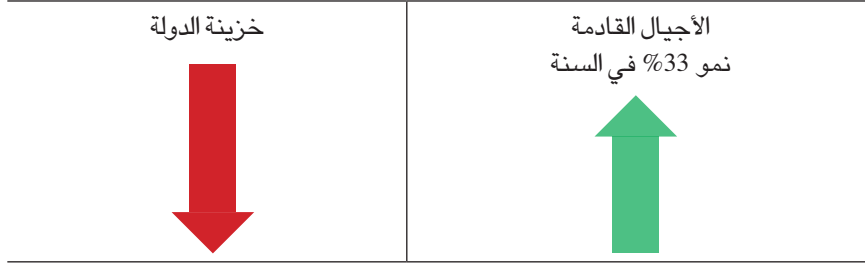
يُشير ديوان المحاسبة (2020) إلى أنه:

اعتمد تمويل الميزانية العامة للدولة اعتماداً شبه كلي على إيرادات النفط بنسبة 89.25% خلال السنة المالية 2020/2019، حيث استمر استقرار أسعار النفط خلال الفترة من منتصف عام 2019 إلى نهايته، ثم بدأت أسعاره تتراجع من نهاية شهر فبراير من عام 2020 إلى انخفاض سعره إلى مستوى غير مسبوق في بداية شهر مارس 2020. مما سينعكس أثره على الميزانية العامة لدولة الكويت (ص.27-28).

تُشكل الأيديولوجيا السياسية والإنفاق في الكويت إحدى أكبر العضلات التي تواجهها الميزانية العامة؛ فمن خلال سنوات مضت، لم تقدّم جميع الحكومات المتعاقبة في الكويت أي حلولٍ إصلاحيةٍ حقيقيةٍ تكبح الإسراف غير المبرّر في الإنفاق العام، ولا أي دعم للمبادرات التنموية لإيجاد مصادر دخل بعيدة عن النفط، وهذا التراخي للسلطتين التنفيذية (الحكومة)، والسلطة التشريعية (مجلس الأمة) في إيجاد حلول جذرية حقيقية مستدامة تركز عليها الموازنة العامة في الكويت؛ لمواجهة مستقبل متقلّب متغيّر غير واضح المعالم عزّز من التراخي والاتكال الممنهج للسلطتين للذهاب لأسهل الطرق وأعلاها كلفة مستقبلية، وهي التوجه للسحب من صندوق الاحتياطي العام، والذي تقترب سيولته من النفاذ، أو إقرار قوانين؛ كالاقتراض الخارجي من الأسواق العالمية، أو قوانين الدين العام لسد العجزات في الموازنة العامة. استناداً إلى ما سبق ذكره، نرى أنّ الكويت تعاني ضعفاً شاملاً في الإدارة المالية العامة، سواء في إعداد الموازنة أو في تنفيذها، وهما قطاعان أساسيان مترابطان ينعكس الضعف في أحدهما على الآخر. فالميزانية هي تمثيل من الناحية النقدية للنشاط والعمل والبرنامج الحكومي. إذا كانت السياسة -جزئياً- صراعاً حول من يحصل على ماذا، فإنّ الميزانية تسجل نتائج هذا الصراع. وهذا يتضح في قيمة الفوائض المالية الفعلية المحقّقة خلال السنوات من 1999 لغاية 2019، التي بلغت 50 مليار دينار كويتي، وتم ترحيلها إلى الاحتياطي العام، إلا أنّها استنفدت نتيجة العطايا والترصيات والهبات، وغياب النهج الحصيف في ما يتعلق بمصروفات الدولة" (الشمري، 2020، ص.8)؛ فنرى من منطلق الإدارة الواعية والمتزنة لإدارة مالية الدولة عدم استخدام الميزانية للمساومات والترصيات السياسية.

شكل 2

ملخص بيان الحالة المالية للدولة

ملخص بيان الحالة المالية للدولة
كما في 31 مارس 2021

- نمو قياسي في حجم أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة، لكن معدل السيولة في خزينة الدولة (صندوق الاحتياطي العام) في استنفاد نتيجة السحوبات التي تتم لتغطية مصروفات الدولة.
- فاق النمو في صندوق احتياطي الأجيال القادمة في السنوات الخمس الماضية إجمالي الإيرادات النفطية للفترة نفسها، وحقق نتائج تفوق الأهداف الموضوعية في إستراتيجية الصندوق.
- إيرادات صندوق الأجيال لا تدخل في الميزانية، بل يعاد استثمارها كما نص عليها قانون إنشائه.

المصدر. (وزارة المالية، 2021).

تفترض الدراسة في الآليات المعتمدة من جانب الصحافة الكويتية المكتوبة لمعالجة موضوع الميزانية العامة مسارين: الأول، خط الميزانية العامة بوجه عام؛ من حيث وظيفتها ومفرداتها ومعانيها والأطراف المعنية بها، وسياقاتها السياسية والاقتصادية، ومعضلة التشكيل الوزاري غير المستقر وإخفاقاته المتتالية، التي نتج عنها 18 حكومة خلال 15 عاماً، بمتوسط 10 أشهر، غابت عن برامجها تنفيذ إصلاحات جذرية تُسهم في تحسين مؤشرات الدولة وديمومتها. والثاني، مسار الصحافة الكويتية التي تُسيطر عليها العائلات التجارية القريبة بشكل وثيق من

سلطة الحكم، من حيث تنوعها الانتقائي، وموقعها في المشهد الإعلامي ككل، وسياقاتها الإعلامية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يستلزم منهجياً، مقارنة الموضوع من منطلق نسقي بنائي، يأخذ بالحسبان الارتباط الوثيق بين النظام السياسي والنظام الإعلامي والنظام الاقتصادي، وظلال السياسة في الكويت على سلم وتراتبية الأولويات، ومنها: قضية الموازنة العامة. "خاصة أن هناك عشرات المليارات تُنفق خارج الميزانية" (رمضان، 2020، ص.12)؛ فكيف لأعضاء مجلس الأمة أن يُغفلوا رقابتهم عن الإنفاق الحكومي، إذا كانت مليارات تُنفق من الاحتياطي العام بقانون أو بدونه، "وهذا يؤكد -وبلا شك- أن السياسات المالية وسياسات الميزانية تتأثران بشدة بالفاعلين السياسيين الذين يحكمون البلاد في وقت واحد" (Catrina, 2014, p.215). في ضوء ما تقدم، تتحدّد مشكلة الدراسة في كيفية معالجة الصحافة لقضايا الموازنة في الكويت؟

أسئلة الدراسة

- 1- ما الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية؟
- 2- ما اتجاه المعالجة الصحفية لقضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية؟
- 3- ما مسارات الإقناع والبرهنة في مقالات الموازنة في الصحافة الكويتية؟
- 4- ما الأطر المرجعية لمقالات الموازنة في الصحافة الكويتية؟
- 5- ما مدى اتساق مقالات الموازنة في الصحافة الكويتية مع البرنامج الحكومي؟
- 6- ما سمات وأهداف محتوى مقالات قضايا الموازنة العامة في الكويت؟
- 7- ما موقع قضايا الموازنة العامة في الكويت في الصحف الكويتية؟

فروض الدراسة

يجادل الباحث في هذه الدراسة لإثبات صحة فرض رئيسي، هو:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية لصالح "الموضوعات السياسية".

أهمية الدراسة

أظهرت الاختلالات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط في الكويت حجم التطور الملحوظ في وظائف الموازنة العامة للدولة، مما جعلها تأخذ أهميتها من أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- سياسياً: لم تعد الموازنة العامة مجرد خطة مالية لعرض إيرادات الدولة ونفقاتها، بل أصبحت لها أهمية سياسية متزايدة، يتم من خلالها تنفيذ الحكومة لبرامجها السياسية، والتي تؤثر بشكل مباشر على المال العام، من حيث آليات الصرف والضبط وعملياتها.

- اقتصادياً: تُعتبر الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدم في إدارة الاقتصاد الكويتي وتوجيهه -خاصة عند انخفاض أسعار النفط أو حالات الطوارئ أو الأزمات.

- اجتماعياً: تُستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية؛ فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين الدخل.

تُعد الموازنة قضية عامة ومهمة محورية بامتياز؛ لكونها: أولاً، توضح مدى كفاءة القائمين على إدارتها في معالجة الاختلالات وضبط التفاوت بالإنفاق، وثانياً، تمسّ كل مواطن، وكل فاعلية من فاعليات المجتمع المدني، بما في ذلك الإعلام. من هذا المنطلق، فإن كثيراً من التصوّرات حول موقع الموازنة في حقل الصحافة والإعلام الكويتي، يعدّ ضرورة مركزية، لمعرفة مدى مساهمة الصحافة في الكويت؛ بوصفها طرفاً رئيسياً فاعلاً ومحركاً لدينامية الفضاء العام، عبر وظيفتها المتمثلة في التوسط، من خلال آليات الطرح عبر صفحاتها لقضية الموازنة في الكويت.

ومن خلال ما تقدّم ترجع أهمية الدراسة إلى العديد من المسوغات، منها:

1- يستمد الموضوع أهميته من أهمية طرحه؛ لكونه يعالج قضية علمية تخصّصية يمتد أثرها على الدولة ومكوناتها محلياً وخارجياً.

2- تمهيد الطريق أمام إجراء عددٍ من البحوث التي تتناول جوانب تتبع علوماً أخرى وربطها بالإعلام ومساراته بصورة علمية وشاملة؛ بما يسهم في

تحقيق التراكم المعرفي التخصصي وإثراء المكتبات بدراسات حديثة من هذا النوع.

3- الوقوف على بعض الجوانب السياسية والاقتصادية المؤثرة على إصلاح الموازنة في الكويت.

4- لم تأخذ قضايا الموازنة من المنظور الإعلامي قدراً كافياً من الدراسة، سواء من ناحية الشكل أو المضمون أو الكم. ورصدنا ذلك عند البحث في الأدبيات ذات الارتباط بقواعد بيانات عالمية رصينة بمثل EBSCO و Elsevier و ProQuest وثلاث قواعد بيانات للملخصات والاستشهاد؛ مثل Google Scholar و Web of Science و Scopus عالمياً، ودار المنظومة عربياً، وقد رصدنا ارتباط موضوع الموازنة بالدراسات التي تتبع الحقل الاقتصادي، وفجوة معرفية للدراسات التي تناولت قضية الموازنة من المسارين الإعلامي والسياسي.

5- تشخيص المعالجات الصحفية لقضية الموازنة في الصحافة الكويتية، ومدى اتساق ذلك في الإطار الإعلامي مع البرنامج الحكومي.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق أهداف عدة، منها:

1- تعرّف الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية.

2- تعرّف اتجاه المعالجة الصحفية لقضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية.

3- الكشف عن مسارات الإقناع والبرهنة في مقالات الموازنة في الصحافة الكويتية.

4- تعرّف الأطر المرجعية لمقالات الموازنة في الصحافة.

- 5- معرفة مدى اتساق مقالات الموازنة في الصحافة الكويتية مع البرنامج الحكومي.
- 6- تعرف سمات وأهداف محتوى مقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية.
- 7- الكشف عن موقع قضايا الموازنة العامة في الكويت في الصحافة الكويتية.

المصطلحات الإجرائية

- الموازنة العامة في الكويت: نعرفها بأنّها وثيقة مالية رسمية تحدّد وتُقدّر من خلالها مصروفات الدولة وإيراداتها وبعض آليات الإنفاق، مع قصور في شفافية بياناتها وأدوات الرقابة والمساءلة في ما يخص المصروفات التي تتم خارج الميزانية.
- الصحف الكويتية: نعرفها بأنّها صحف موجهة تتبع عائلات تجارية / إقطاعية. تركز سياسة التحرير لها بشكل محوري على العلاقة الترابطية بينها وبين السلطة السياسية، وتستند إلى العلاقة والمصالح المشتركة، التي لها أثر سلبي على مهنية وأخلاقيات عمل وسائل الإعلام في العملية الرقابية والإصلاحية.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة الجزاف (2021) إلى تعرف القضايا المصاحبة والمرتبطة بقضايا صناديق الثروة السيادية الخليجية من خلال تحليل عينة من الصحف العربية والأجنبية. واستناداً لنظرية الأطر، حُدّد إطار سياسي، اقتصادي، إنساني؛ للكشف عن أكثر القضايا المرتبطة بقضايا صناديق الثروة السيادية. كشفت نتائج الدراسة أنّ أكثر القضايا المصاحبة لقضايا صناديق الثروة السيادية تعدّ مصداً وأداةً رئيسيةً لدول الخليج في سد وتمويل عجز موازنتها الناتجة عن الأزمات الاقتصادية وحالات الطوارئ.

ذهبت دراسة (Lindermüller et al., 2021) إلى قياس التقارير الإعلامية السلبية التي تؤثر على الأساس المنطقي لإنفاق الموارد العامة. وضّحت النتائج أنّ التقارير الإعلامية السلبية لديها القدرة على التأثير في كيفية تفسير المعلومات المالية.

تستكشف دراسة (Maeroe et al., 2021) طرق إنشاء وتعزيز الديمقراطية الإلكترونية من خلال مشروعات الموازنة الإلكترونية التشاركية؛ لاختبار صحة الإطار، تم تحليل بيانات بعض الميزانيات. كشفت النتائج عن إيجابية المشاركة في عمليات صنع القرار، وهو ضمن سياق الديمقراطية الإلكترونية.

تبين دراسة (Rossi et al., 2021) أنّ الموازنة التشاركية (PB) نهج جديد وسبب لتخصيص الأموال، الذي يسمح للمواطنين العاديين بالمشاركة بشكل مباشر في كيفية إنفاق أموال الحكومات.

هدفت دراسة الدباغ والعراقي (2021) إلى تقديم صورة عميقة وشاملة عن الأطر النظرية والدراسات التجريبية التي تناولت تحليل وتفسير آلية ارتفاع مستويات عجز الموازنة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي. أفصحت نتائج التقدير عن اشتراك متغيّر عجز الموازنة العامة في تأثيره السلبي في مؤشري تنمية القطاع المالي.

توضح دراسة هذال والبصري (2020) تحليل واقع السياسة المالية في موازنة العراق 2019، وتركز على حجم التأثير السياسي على مسار الإنفاق العام. أكدت نتائج الدراسة أنّ الإنفاق العام لا يزال يستند إلى القرار السياسي ولا يُحقق مبادئ وأهداف الموازنة الاقتصادية التي تحقق المنفعة العامة.

هدفت دراسة الخفاجي والعاني (2020) إلى تعرّف متطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الوحدات الحكومية؛ من حيث تحقيق المساءلة عن الإنفاق العام؛ باعتبار أنّ هذا المال هو ملك للشعب والأجيال القادمة. أشارت النتائج إلى أنه ينبغي أن يتم بناء هيكل نفقات وإيرادات الموازنة العامة بالاستناد إلى رؤية وأولويات الحكومة لتحقيق مساءلة فاعلة عن الأداء إن أخفقت تلك الموازنة في تحقيق أهدافها.

بحث دراسة (Švaljek et al., 2019) إمكانية تنفيذ الموازنة التشاركية من أجل مواءمة تخصيص الميزانية بشكل أفضل مع احتياجات المواطنين في السياق الكرواتي. تُشير نتائج هذه الدراسة إلى قلق دائم من أن رؤساء الحكومات يخصّصون موارد الميزانية لصالح مجموعات الضغط المختلفة.

ذهبت دراسة الجزاف (2017) إلى الكشف عن أهم قضايا الإصلاح الاقتصادي التي تناولتها الصحف الكويتية، والتي تحتاج إلى تقويم في المسار والسلوك والمنهجية للفترة ما بين 2008-2013. بيّنت النتائج وجود اهتمام من قبل الصحف الكويتية بقضية اختلالات الموازنة العامة عبر الإسراف غير الحصيف وضعف الإدارة المالية في الكويت.

هدفت دراسة العراقي وعيسى (2018) إلى تحليل العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري، وأخذت دولة الكويت كحالة تطبيقية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري.

ذهبت دراسة العدوان والشرعة (2014) إلى تحديد الأبعاد السياسية للموازنة وتنبثق أهميتها من أنها تتناول من المنظور السياسي موضوعاً يتداخل فيه علم الاقتصاد وعلم الإدارة، بالإضافة إلى علم السياسة؛ ومن ثم الاستفادة من العلوم الأخرى في استجلاء الأبعاد المتعددة. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الموازنة العامة للدولة تتضمن أبعاداً سياسية متعدّدة إلى جانب أبعادها الفنيّة والمالية والتشريعية.

بحث دراسة عيسى (2013) في الآليات المعتمدة من جانب الصحافة اللبنانية المكتوبة لمعالجة موضوع الموازنة. كشفت نتائج الرصد التأثير السلبي للسياسة في معالجة المواضيع الاقتصادية المرتبطة بالموازنة.

تختبر دراسة (Michael, 2012) فروضاً للتأكد من العوامل المؤثرة على توقعات بيانات الموازنة، واختير النموذج الإستراتيجي الذي يركز على المتغيرات السياسية وهو "سيطرة الحزب على الهيئة التشريعية، وسلطة الحكم، والعوامل السياسية الأخرى". تؤكد النتائج وجود علاقة قوية بين الاقتصاد والسياسة عند تحديد أولويات الحكومة وتنفيذها نحو قضايا الموازنة.

هدفت دراسة الإبراهيم (1992) إلى استعراض العوامل الرئيسية التي أدت إلى العجز في الموازنة العامة وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد الكويتي، ومن نتائج الدراسة أنّ استمرار هذا العجز سيؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الكويتي، متمثلة في تآكل الاحتياطي الأجنبي، وارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض في الاستثمارات الخاصة، وارتفاع في تكلفة الدين العام.

وتبحث ورقة (Mortensen & Serritzlew, 2006) في تأثير المتغيرات الإعلامية على قرارات الميزانية في مجالات الإنفاق المختلفة، وتقارن العلاقات بين الضغط الإعلامي والسياسة في ظل مختلف الظروف الاقتصادية والسياسية والمؤسسية. تُبين النتائج أنّ التغطية المكثفة من الصحف المحلية لقرارات الميزانية، لم تسجل تقريباً أي تأثيرات ملحوظة للضغط الإعلامي، سواء بشكل عام أو في السياقات السياسية أو الاقتصادية أو المؤسسية المواتية.

زهبت دراسة (Jasperson et al., 1998) إلى تعرّف ما يفسر التحول في الرأي العام مع مرور الوقت بشأن مسألة الميزانية الفيدرالية الأمريكية لعام 1996، من خلال تحديد أربعة أطر مهيمنة موجودة في التغطية الإعلامية لقضية الميزانية. تُظهر النتائج تحولات دراماتيكية في النسبة المئوية للأشخاص الذين يعتبرون أنّ مشكلة الميزانية هي أهم مشكلة واجهت البلاد من نوفمبر 1994 حتى أبريل 1996.

مناقشة الدراسات السابقة

- لاحظ ندرة الدراسات الإعلامية التي عنيت بدراسة معالجة الصحف لقضية الموازنة في دول الخليج بشكل عام والكويت بشكل خاص.
- الإفادة من الجوانب المنهجية لهذه الدراسات، التي تكشف مضمون المعالجات في الصحف.
- استفيد من أدوات البحث المستخدمة في الدراسات السابقة في إثراء أدوات التحليل التي طبقتها هذه الدراسة.

- دعمت الدراسات الأجنبية مشاركة المواطنين في إعداد الميزانية ودعت إلى هذه المشاركة من خلال التشاركية والتواصل عبر منصات التواصل الاجتماعي. هذا الاتجاه التشاركي في الدول الخليجية معدوم ولم تتبته أو تطالب به الدراسات العربية.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في ما يأتي:

- توقيت إجراء الدراسة وما صاحبه من أحداث محلية وعالمية وإجراءات حكومية لدعم الموازنات العامة.

- تقيس الدراسة بشكل رئيسي فرض ارتباط الموضوعات والقضايا السياسية بقضايا الموازنة.

نظرية الدراسة

شهدت نظرية التأطير تطوراً سريعاً منذ منتصف الستينيات، عندما ظهرت في مجال علم الاجتماع. أصبح التأطير نموذجاً متعدد التخصصات يسمح بدراسة شاملة للتأثيرات الإعلامية على الأفراد والجمهير. بعيداً عن كونه موجوداً بشكل حصري في مرسل المعلومات، يقع التأطير في أربعة عناصر من عملية الاتصال: المرسل، المتلقي، الرسالة (المعلوماتية)، والثقافة. نظرية تحليل الإطار - كما طورها Goffman - هي نظرية على المستوى الجزئي، تركز على كيفية تعلم الأفراد لفهم عالمهم الاجتماعي بشكل روتيني. بعد عمل Goffman في الستينيات والسبعينيات، استمرت نظرية التأطير في اكتساب الاهتمام والقبول. "ويعد مدخل تحليل الإطار الإعلامي مدخلاً علمياً ومنهجياً للكشف عن المحتوى الضمني غير الصريح للرسائل الإعلامية التي تتضمنها المقالات الصحفية" (Mason & Mendoza, 1993). طبقت نظرية الإطار لفحص كيف أظهرت الصحف التحيز في تقاريرها الإخبارية حول الاستفتاء. وفقاً للنظرية، تختار وسائل الإعلام "بعض جوانب الواقع المدرك وتجعلها أكثر بروزاً في نص الاتصال" (Entman, 1993, p.52). تقديم القصص والقضايا بطريقة معينة سمح لموردي الرسالة بالتركيز على عنصر أو أكثر من عناصر القصة أو القضية للتأثير على الجمهور العام. ومن ثم: فإنّ الرسائل الإخبارية هيكل

نصية ومرئية مبنية حول محور فكري مركزي، من قبل متخصصي المعلومات، الذين سيوفرون إطاراً تفسيريّاً للجماهير المعرضة للرسائل الإخبارية. من خلال المتابعة يتضح أن أغلب وسائل الإعلام الإخبارية، على وجه الخصوص، تتبع من خلال تغطيتها للقضايا الاجتماعية والسياسية الميول والأجندة التي يفرضها بعض الملاك أو الممولين. من هذا النهج، "يمكن تعريف التأيير على أنه عملية يتم فيها اختيار بعض جوانب الواقع، وإعطاء مزيد من التركيز أو الأهمية؛ بحيث يتم تحديد المشكلة، وتشخيص أسبابها، واقتراح الأحكام الأخلاقية، واقتراح الحلول والإجراءات المناسبة" (Entman, 1993). تشرح نظرية التأيير "كيف يمكن للرسائل، المستندة إلى أنماط معينة من التركيز والإقصاء، لهيكل تفكير الأشخاص الذين يواجهونها" (McLeod & Shah, 2015, p.11). تلفت الأطر الانتباه إلى بعض جوانب الواقع على حساب البعض الآخر، لذلك من أجل تحديدها يجب أن نأخذ في الاعتبار ما يتم وصفه وما تم إهماله. التأيير، موجود في عقل الصحفي الذي يكتب التقرير الإخباري، وأيضاً في التقرير الإخباري الذي يبينه، والوصول إلى القارئ من خلال عملية فك التشفير اللازمة لفهم التقرير الإخباري والواقع الذي يشير إليه؛ بحيث "تلعب إطارات الأخبار أدواراً مختلفة في تقارير وسائل الإعلام الإخبارية" (Igartua et al., 2011). ووفق السياق العام للنظرية قدم عدة أنواع للأطر الإعلامية المرتبطة غالباً بتغطية الإعلام للأخبار وهي:

- إطار الصراع: يقدم الأحداث في إطار تنافسي وصراعي حاد أو قد يتجاهل العناصر العامة في إبراز الصراع.
- الإطار المحدد بقضية: حيث يتم التركيز على قضية، جوانبها واضحة عند الجمهور.
- الإطار العام: يرى الأحداث في سياق عام مجرد، يقدم تفسيرات عامة للواقع يربطها بالمعايير الثقافية والسياسية.
- إطار النتائج الاقتصادية: يضع هذا الإطار الواقع في سياق النتائج الاقتصادية.
- إطار الاهتمامات الإنسانية: يركز على الجوانب الإنسانية والعاطفية؛ بغية التأثير على المتلقي.

- إطار المسؤولية: يضع القائم بالاتصال الرسالة للإجابة عن السؤال من المسؤول؟ وتحديدته في شخص أو مؤسسة أو حكومة.
- الإطار الأخلاقي: عرض الواقع في السياق الأخلاقي والقيمي للمجتمع.

إسهامات النظرية في الدراسة

تُبرز المقالات رسائل لأبعاد ذات دلالة واضحة وإهمالاً لأبعاد أخرى أي تضع القضية والتغطية للقضية في إطار محدد تُسهم من خلاله تشكيل والتأثير على الرأي العام تجاه القضية المطروحة عبر تحليل الإطار ومفرداته وأدواته وإبراز كل ما يتعلق بقضية الموازنة. وذلك من خلال تفسير المصطلحات الاقتصادية وتحليل أثر الأداء السياسي على التعامل مع الإخفاقات الاقتصادية وشرح أبعاد العجوزات المتوالية على الموازنة في الكويت لجميع شرائح المجتمع.

المنهج

ارتكزت هذه الدراسة على منهج المسح؛ باعتباره جهداً علمياً مرتكزاً بشكل أساسي على التنظيم؛ بحيث يساعد على الحصول على البيانات الخاصة بالقضية المدروسة؛ وذلك باتباع الحصر الشامل للصحف الثلاث التي تناولتها الدراسة في الفترة من 2020/1/1 إلى 2021/12/31؛ وذلك لتعرف سمات العينة وخصائصها من جهة، وطبيعة المواد المنشورة المتعلقة بقضية الموازنة وأهداف المعالجات لاختلالات الميزانية في الكويت وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على دولة الكويت من جهة أخرى.

نوع الدراسة

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تهتم بدراسة الحقائق المتعلقة بالظواهر أو المواقف أو الأحداث؛ للحصول على المعلومات والحقائق ووجهات النظر والرؤى والبيانات الدقيقة عنها، وتقدم هذه النوعية من الدراسات

البيانات القابلة للقياس الكمي والرصد والتحليل والمطالعة؛ ومن ثم إمكانية التنبؤ من خلال رصد وتحليل المواد المطروحة حول قضايا الموازنة في الكويت في الصحافة الكويتية في الفترة من 2020/1/1 إلى 2021/12/31.

مجتمع الدراسة وعينتها

- قضايا الموازنة: استندت هذه الدراسة إلى قضية الموازنة في المقالات المنشورة في الصحف الكويتية الثلاث التي اختيرت لهذه الدراسة.
- الصحف: اختيرت ثلاث من الصحف الكويتية؛ لتمثيل مجتمع الصحف في هذه الدراسة، وهي صحف: القبس، الأنباء، الجريدة؛ لعدة مسوغات من أهمها:
 - القبس: جريدة يومية كويتية، تصدر عن دار القبس للصحافة والطباعة والنشر (أشهرت كمؤسسة صحفية في 12 فبراير 1972)، تُعتبر من أقدم الصحف الكويتية، ومن أهم الصحف الكويتية وأعلىها مقروئية.
 - الأنباء: بدأت جريدة الأنباء الكويتية بالصدور في 5 يناير 1976، تُعتبر من أقدم الصحف الكويتية، وتتميز بأنها ذات سياسة تحريرية محايدة.
 - الجريدة: جريدة الجريدة هي صحيفة يومية سياسية تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر، بدأت في 2 يونيو 2007، تُعتبر من الصحف الحديثة في الكويت ولكنها تحظى بمقروئية عالية في دولة الكويت.

قام الباحث بحصر الصحف الثلاث عينة الدراسة خلال فترة الدراسة الزمنية الممتدة من الفترة 2020/1/1 إلى 2021/12/31، وتحليل المواد الصحفية كافة، التي ركزت على وجه الخصوص وبشكل وثيق وترابطي على قضية الموازنة وما يتعلق بها، ونتج عن الحصر الشامل فرز 203 مقالات للصحف الثلاث، تناولت قضية الموازنة، وخضعت جميعها للدراسة والتحليل لارتباطها بشكل رئيسي بقضية

الموازنة؛ منها 93 لصحيفة القبس، و71 لصحيفة الجريدة، و39 لصحيفة الأنباء. اختيرت الفترة الزمنية للدراسة 2020/1/1 إلى 2021/12/31 لعدة اعتبارات، من أهمها:

- لوحظت اختلالات الموازنة في الكويت منذ سنوات مضت دون تدخل إصلاحي من قبل السلطتين.
- الاستنزاف شبه التام لصندوق الاحتياطي العام ناجم عن اختلالات هيكلية في المالية العامة.
- انخفاض أسعار النفط في عام 2020 وحتى منتصف 2021 دق ناقوس الخطر على دول الخليج، والكويت سجلت أكبر عجز في الميزانية في تاريخها وبين دول الخليج.

أداة جمع البيانات

ارتكزت الدراسة على تحليل الأطر الخبرية عبر تطبيق أداة تحليل المضمون كأداة رئيسية لجمع البيانات من الصحف موضوع الدراسة، وتحليل مضمون هذه الصحف المرتبط بدقة بقضية الموازنة وتداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الصحف الكويتية بشكل دقيق ومنظم وموضوعي، روعي فيها أن تعكس مفرداتها بدقة مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

فئات التحليل

استندت الدراسة إلى وحدة الموضوع كمركزية أساسية للتحليل؛ بحيث تمثل وحدة الموضوع أهم وحدات تحليل المضمون وأكثرها استخداماً، وقد هدفت أداة تحليل المضمون إلى قياس مضمون صحف الدراسة، وحُدد التكرار لقياس ذلك؛ وذلك لتعرف وضوح المعالجات الصحفية لقضية الموازنة في تلك الصحف. وقد احتوت استمارة تحليل مضمون الصحف على معانٍ وأفكار واتجاهات تركز على الموضوع أو القضية من جوانب ومسارات متعددة، تساعد في تعرف كثير من الجوانب المتعلقة بقضية الموازنة، وتشتمل على ما يأتي:

موضوع المقال

- سياسي: صراع السلطتين، صراع أقطاب الحكم، صراع النفوذ، استخدام المال السياسي للتأثير على قرارات أعضاء مجلس الأمة، ضعف الرقابة والمسألة البرلمانية على الأداء الحكومي، المساومات بين الحكومة وأعضاء مجلس الأمة، ضعف رقابة أعضاء مجلس الأمة على الموازنة وإصلاحها، التفرد بالسلطة وإضعاف مواد الدستور، ضعف الحكومة في تنفيذ البرنامج الإصلاحي.
- اقتصادي: وقف الهدر بالمصروفات العامة، تنوع مصادر الدخل، قانون الدين العام، تغطية عجز الميزانية العامة، شفافية المالية العامة، صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة، سعر تعادل الميزانية.
- اجتماعي: تعديل سلم الرواتب، تأمين وتغطية الرواتب، تطبيق الضرائب على المواطنين، دخل الفرد، تفاوت الرواتب بين الجهات.

اتجاه المعالجة

سلبي، إيجابي، محايد.

مسار الإقناع والبرهنة

أرقام وإحصائيات، الحساب الختامي لمجلس الأمة، تقارير وزارة المالية، دراسات (البنك الدولي، صندوق النقد)، تصريحات مسؤولين، تجارب دول أخرى.

الأطر المرجعية للمقال

إطار الصراع (الصراع الداخلي بين القوى السياسية والتجارية، صراع بين أقطاب أسرة الحكم، صراع السلطتين التنفيذية-التشريعية). إطار الفائدة والمصلحة العامة، إطار عقلاني، إطار تخويفي، أطر النتائج الاقتصادية، أطر المسؤولية والأطر الإستراتيجية.

اتساق مقالات الموازنة في الصحافة الكويتية مع البرنامج الحكومي

متسق، غير متسق.

سمات المقال وأهدافه

وصف بطريقة معيارية، توصيف وتعليق، عرض أرقام الميزانية والتعليق عليها، عرض بطريقة تحليلية، عرض بيانات الموازنة مع شرح تفسيري، عرض لأرقام موازنات متعددة ووضع حلول واقعية، عرض لأرقام موازنات متعددة ووضع حلول غير قابلة للتطبيق، وجهة نظر خاصة للكاتب، هجوم وانتقاد، عرض النتائج مع بث الشعور بالخطر المستقبلي.

موقع قضايا الموازنة العامة

صفحة أولى، صفحة داخلية، صفحة أخيرة.

صدق الأداة وثباتها

أعدت استمارة تحليل المضمون وفقاً لفئات عينة الدراسة؛ بحيث يمكن أن تجيب عن تساؤلات الدراسة؛ وذلك وفقاً لمرحلة التحليل المبدئي، عُرضت على مجموعة من المحكمين والأساتذة في مجال الإعلام ومناهج البحث وعدلت الاستمارة بناءً على ملحوظاتهم وتوصياتهم. وقد قمنا بإجراء اختبار مبدئي بتحليل 15 عدداً من الصحف الثلاث التي استخدمت في الدراسة، بواقع 5 أعداد لكل منها؛ وذلك لتعرف صلاحية الفئات وعدم تداخلها، ثم أُجريت تعديلات لفئات تحليل المضمون لجعل الاستمارة في صورتها النهائية القابلة للتطبيق؛ وذلك للتأكد من وضوح عبارات أسئلة الاستمارة. قام الباحث مع محلل آخر بإعادة التحليل لـ 15 عدداً من الصحف الثلاث؛ بمعدل 5 أعداد لكل منها. وقد بلغت نسبة الثبات (92%)، وهي نسبة تُشير إلى وضوح الاستمارة، كما تبين من الاختبار صلاحية الاستمارة لقياس أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

المعالجات الإحصائية

استخرجت المعاملات الإحصائية من خلال برنامج SPSS المستخدم في تحليل بحوث العلوم الاجتماعية، والمقاييس الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة من خلال الجداول التكرارية البسيطة والنسب المئوية لمتغيرات الدراسة المتعددة وقيمتها.

النتائج

نتائج السؤال (1): الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة

جدول 1

نتائج الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة

الرقم	عناصر التحليل	صحيفة القبس		صحيفة الجريدة		صحيفة الأنباء		المجموع
		%	ت	%	ت	%	ت	
1	الموضوعات الاقتصادية	31.2	29	35.2	25	48.7	19	36.0
2	الموضوعات السياسية	48.4	45	50.7	36	23.1	9	44.3
3	الموضوعات الاجتماعية	20.4	19	14.1	10	28.2	11	19.7
	المجموع	100	93	100	71	100	39	100

تُظهر نتائج الصحف ككل في جدول 1 أنّ أكثر الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية كانت "الموضوعات السياسية" بنسبة 44.3%، تلاها في المرتبة الثانية "الموضوعات الاقتصادية" بنسبة 36.0%، ثم "الموضوعات الاجتماعية" في المرتبة الثالثة بنسبة 19.7%. نلاحظ من نتائج الجدول أنّ الموضوعات السياسية حصدت الجانب الأكبر من الموضوعات والقضايا المتعلقة بمقالات قضايا الموازنة، وهذه المؤشرات التي تبينت من صحيفتي القبس والجريدة بشكل ملحوظ، ونسبة أقل لصحيفة الأنباء - تعطي دلالات على العلاقة السياسية وقضاياها المتشابكة بقضايا مالية الدولة، وهذه النتائج جاءت متوافقة نسبياً مع دراسة (هذال والبصري، 2020)، التي أشارت إلى حجم التأثير السياسي وقضاياها على مسار الإنفاق العام وإصلاح اختلالات الموازنة. في الكويت نرى بأنّ فرص الإصلاح المالي لا تزال تواجه تحديات في ظل حالة التآزم السياسي بين مجلس الأمة والحكومة بالأمر الذي يؤثر سلباً على جهود ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات الحكومية أو تمرير مشروعات قوانين، فما زالت السلطة التنفيذية تتعامل مع الملفات

المعلقة من منظور المساومات السياسية وهذه قطعاً تساهم في إضعاف جدية ومصداقية إصلاحات الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي بالكويت، وهذه النتائج توافقت مع دراسة الجزاف (2017) التي أشارت إلى أن متلازمة الأزمات السياسية في الكويت تحدد كيفية التعامل مع الاختلالات الاقتصادية.

الموضوعات السياسية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة

جدول 2

نتائج الموضوعات السياسية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة

الرقم	عناصر التحليل	صحيفة القبس		صحيفة الجريدة		صحيفة الأنباء		المجموع	
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
1	صراع وتأزيم بين السلطتين (التنفيذية - التشريعية)	31.0	9	16.0	4	26.3	5	24.7	18
2	صراع أقطاب الحكم	13.8	4	20.0	5	0.0	0	12.3	9
3	صراع النفوذ (عائلة حاكمة - تجار)	6.9	2	4.0	1	0.0	0	4.1	3
4	استخدام المال السياسي للتأثير على قرارات أعضاء مجلس الأمة	0.0	0	4.0	1	0.0	0	1.4	1
5	ضعف رقابة أعضاء المجلس على الموازنة وإصلاحها	17.2	5	16.0	4	21.1	4	17.8	13
6	المساومات بين الحكومة وأعضاء مجلس الأمة	3.4	1	4.0	1	10.5	2	5.5	4
7	التفرد بالسلطة وإضعاف مواد الدستور	6.9	2	4.0	1	0.0	0	4.1	3
8	ضعف الحكومة في تنفيذ البرنامج الإصلاحي	20.7	6	32.0	8	42.1	8	30.1	22
	المجموع	100	29	100	25	100	19	100	73

تظهر نتائج الصحف ككل في جدول 2 أنّ أكثر الموضوعات السياسية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية كانت "ضعف الحكومة في تنفيذ البرنامج الإصلاحي" بنسبة 30.1%، تلاها في المرتبة الثانية "صراع وتأزيم بين السلطتين (التنفيذية-التشريعية)" بنسبة 24.7%، ثم "ضعف رقابة أعضاء المجلس على الموازنة وإصلاحها" في المرتبة الثالثة بنسبة 17.8%، وفي المرتبة الرابعة "صراع أقطاب الحكم" بنسبة 12.3%. ومن خلال نتائج الجدول تُشير إلى أنّ الممارسات الحكومية في التعامل مع إصلاحات الموازنة زادت خلال السنوات الماضية من هشاشة المالية العامة في الكويت ومن قدرة أدواتها في الاستجابة لمتطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي؛ إذ ولد الاختلال في هيكل الموارد الحكومية وضعف كفاءة الإدارة المالية وضعف برنامجها من حيث التخطيط والتنفيذ والرقابة تجويفاً عميقاً في مالية الكويت العامة، إضافة إلى اختلال بنيوي قائم على اتساع النفقات العامة في فترات الرواج النفطي، وضعف القدرة على التعايش مع أسعار نفط منخفضة أوقات الكساد النفطي. وهذه النتائج التي توضح ترهل الحكومة وضعفها في تنفيذ برنامجها الإصلاحي جاءت متوافقة مع نتائج دراسة البسام (2020) التي أكدت أنّ نظام التعامل الحكومي السعودي مع قضايا الموازنة لم يعد هو النظام الملائم لطبيعة المرحلة التي تمر بها المملكة، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد السعودي. وفي السياق العام للنتائج، نرى بشكل واضح تركيز المقالات على قضية "صراع وتأزيم بين السلطتين (التنفيذية-التشريعية)". فهذه النتيجة تدعم أنّه يجب على القائمين على إدارة شؤون البلاد إخراج المالية العامة من التجاذبات والصراعات السياسية؛ فالكويت عانت وما زالت تعاني من أثر التآزيم السياسي والصراعات الجانبية التي أثرت بشكل جذري على الحياة والتنمية والنمو على صعيد الدولة أو المواطن، بل أصبحت كل القضايا مرتبطة بما تفرزه تلك الصراعات من نتائج. وهذه النتائج جاءت متوافقة مع نتائج دراسة عيسى (2013) التي كشفت التأثير السلبي للسياسة في معالجة الموضوعات المرتبطة بالموازنة اللبنانية.

الموضوعات الاقتصادية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة

جدول 3

نتائج الموضوعات الاقتصادية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة

الرقم	عناصر التحليل	صحيفة القبس		صحيفة الجريدة		صحيفة الأنباء		المجموع
		ت	%	ت	%	ت	%	
1	وقف الهدر بالمصروفات العامة: مصروفات خارج نطاق الميزانية	7	15.6%	11	30.6%	1	11.1%	19
2	تنوع مصادر الدخل	2	4.4%	5	13.9%	2	22.2%	9
3	قانون الدين العام/قرض خارجي	10	22.2%	4	11.1%	1	11.1%	15
4	تغطية عجز الميزانية العامة	13	28.9%	7	19.4%	1	11.1%	21
5	شفافية المالية العامة	1	2.2%	2	5.6%	0	0.0%	3
6	صندوق الاحتياطي العام / صندوق الأجيال القادمة	7	15.6%	3	8.3%	1	11.1%	11
8	سعر تعادل الميزانية	5	11.1%	4	11.1%	3	33.4%	12
	المجموع	45	100%	36	100%	9	100%	90

تُظهر نتائج الصحف ككل في جدول 3 أنّ أكثر الموضوعات الاقتصادية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية كانت "تغطية عجز الميزانية العامة" بنسبة 23.3%، تلاها في المرتبة الثانية "وقف الهدر بالمصروفات العامة: مصروفات خارج نطاق الميزانية" بنسبة 21.1%، ثم "قانون الدين العام/قرض خارجي" في المرتبة الثالثة بنسبة 16.7%، وفي المرتبة الرابعة "سعر تعادل الميزانية" بنسبة 13.3%، ثم "صندوق الاحتياطي العام / صندوق الأجيال القادمة" في المرتبة الخامسة بنسبة 12.2%. تشير نتائج الجدول أيضاً إلى أنّ أكثر الموضوعات الاقتصادية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية كانت "تغطية عجز الميزانية العامة"، وهذه المؤشرات التي أوضحتها الصحف منطقياً؛ إنَّ ظهور جائحة كوفيد-19 في الكويت تزامن مع انخفاضات حادة بأسعار

النفط؛ مما أثر بشكل مفصلي على الميزانية العامة، التي كانت أصلاً تعاني من ارتفاع النفقات من غير أي إصلاحات تذكر؛ لكبح جماح التفلت والهدر بالمصروفات التي أدت إلى تفريغ صندوق الأجيال القادمة من السيولة المحصلة من الفوائض السابقة واللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي، أو إقرار قانون الدين العام، وهذه تدل على قصر النظر للحكومات المتعاقبة على تعاكسها بإيجاد الحلول الحكيمة للحفاظ على ديمومة الدولة. خاصة أن الكويت ذات اقتصاد ريعي معتمد على النفط وهي سلعة متقلبة يتطلب التعامل معها توفير مصادر بديلة للدخل، تساعد الدولة على التزاماتها في أثناء الأزمات، وهذه النتائج جاءت متوافقة مع دراسة هذال والبصري (2020) ودراسة الإبراهيم (1992)، اللتين أشارتا إلى حجم المخاطر عن استمرار العجز المالي، وكذلك مخاطر الدين العام وفق مؤشرات تحليل استدامته ضمن المؤشرات المالية والاقتصادية المعبرة عن مخاطر الدين العام، وأن استمرار هذا العجز سيؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الكويتي، متمثلة في تآكل الاحتياطي الأجنبي، وارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض في الاستثمارات الخاصة وارتفاع في تكلفة الدين العام. وهنا نُشير إلى أن الكويت في حاجة ماسة إلى تغيير منهجياتها في التعامل مع العجز في الموازنات وفي إيجاد طرق بديلة لفك الارتباط التدريجي عن النفط، وهذا ما أشار إليه مركز الشال الاقتصادي (2022) من أن التخطيط لسياسة مالية مستدامة في بلد تبلغ مساهمة النفط في تمويل موازنته العامة نحو 90%، أمر مستحيل.

الموضوعات الاجتماعية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة

جدول 4

نتائج الموضوعات الاجتماعية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة

الرقم	عناصر التحليل	صحيفة القبس		صحيفة الجريدة		صحيفة الأنباء		المجموع
		ت	%	ت	%	ت	%	
1	تعديل سلم الرواتب	1	5.3%	0	0.0%	1	9.1%	2
2	تأمين الرواتب وتغطيتها	14	73.7%	1	10.0%	5	45.4%	20

تابع/ جدول 4

نتائج الموضوعات الاجتماعية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة

الرقم	عناصر التحليل	صحيفة القبس		صحيفة الجريدة		صحيفة الأنباء		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
3	تطبيق الضرائب على المواطنين	3	15.8%	6	60.0%	2	18.2%	11	27.5%
4	متوسط دخل الفرد وزيادة الرواتب	1	5.2%	3	30.0%	3	27.3%	7	17.5%
5	تفاوت الرواتب بين الجهات	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
	المجموع	19	100%	10	100%	11	100%	40	100%

تُظهر نتائج الصحف ككل في جدول 4 أنّ أكثر الموضوعات الاجتماعية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية كانت "تأمين الرواتب وتغطيتها" بنسبة 50.0%، تلاها في المرتبة الثانية "تطبيق الضرائب على المواطنين" بنسبة 27.5%، ثم "متوسط دخل الفرد وزيادة الرواتب" في المرتبة الثالثة بنسبة 17.5%. نلاحظ من نتائج الجدول أيضاً أنّ القضايا الاجتماعية التي تم إلقاء الضوء عليها في المقالات المرتبطة بالموازنة جاءت متفاوتة؛ ولتفسير هذه التباين نرى أنّ سلبيات العجز الذي رُصد في فترة جائحة كوفيد-19 وما بعدها وأنّ من الممكن أنّ تلقى حكومة الكويت صعوبة في توفير الرواتب للمواطنين ساهمت في عرض هذه القضية وتغطيتها من عدة جوانب، خاصة أنّها كانت حديث الشارع الكويتي، الذي كان ممتعضاً لأسلوب التعامل الحكومي مع هذا العجز في دولة صغيرة المساحة وقليلة السكان وغنية جداً مقارنة مع دول كثيرة بأن تتعرض لهذه الانحرافات والإخفاقات في إدارة العجز غير المنطقي، ولعل هذا الإخفاق من قبل الحكومة يدل على الهدر في الأموال العامة وتفشي الفساد المؤسسي بأركان الدولة كافة. وجاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة الجزاف (2017) التي أشارت إلى أنّ قضية اختلالات الموازنة العامة تأتي عبر الإسراف غير الحصيف وضعف الإدارة المالية لدى الدولة. نُشير هنا إلى أنّ الصحف الكويتية لم تتطرق إلى تفاوت الرواتب بين الجهات والهيئات التي أحدثت الحزازيات بين شرائح المجتمع الكويتي، والتي هي الأساس صنيعة الدولة كمسار تتحكم به وقتما تشاء للترضيات وكسب ولاء الموالين لها،

ولم تتطرق أيضاً لمشاركة المجتمع المدني في إعداد الموازنة العامة، ولم تتبنَّ هذا الاتجاه الحيوي والمهم والفعال لتدعيم دوره في المساءلة والرقابة الاستباقية عبر وسائل الإعلام وتنشيط الرأي العام الذي نادى به دراسات (فرنجية، 2013؛ Švaljek et al., 2019)، وهي إمكانية تنفيذ الموازنة التشاركية من أجل مواءمة تخصيص الميزانية بشكل أفضل مع احتياجات المواطنين، وتمكنهم من تكوين أدوات ضغط قادرة على التأثير في سياسات الحكومات في جميع المجالات. من أهم الأدوار التي من الممكن أن تؤديها تلك الممارسات في هذا الإطار نشر ما يمكن أن نسميه "ثقافة الموازنة"؛ لتبسيط مفاهيم الموازنة تسهيلاً لفهمها من جانب المواطنين؛ ومن ثم تفعيل قدرتهم على التأثير في الموازنة العامة والمشاركة في النقاشات العامة.

نتائج السؤال (2): اتجاه المعالجة الصحفية لقضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية

جدول 5

نتائج اتجاه المعالجة الصحفية لقضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية

الرقم	عناصر التحليل	صحيفة القبس		صحيفة الجريدة		صحيفة الأنباء		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%		
1	الاتجاه الإيجابي	7	7.5%	2	2.8%	4	10.3%	13	6.4%
2	الاتجاه السلبي	63	67.8%	51	71.8%	6	15.3%	120	59.1%
3	الاتجاه المحايد	23	24.7%	18	25.4%	29	74.4%	70	34.5%
	المجموع	93	100%	71	100%	39	100%	203	100%

تُظهر نتائج الصحف ككل في جدول 5 أن أكثر اتجاهات المعالجة الصحفية لقضايا الموازنة العامة في الصحافة كان "الاتجاه السلبي" بنسبة 59.1%، تلاه في المرتبة الثانية "الاتجاه المحايد" بنسبة 34.5%، وكان الاتجاه الإيجابي أقلها استخداماً بنسبة 6.4%. نستكشف من النتائج أن توظيف الصحف للاتجاه السلبي في المقالات

التي خصت قضايا الموازنة جاء متوافقاً مع التشوهات المرافقة لقضايا الموازنة في الكويت، خاصة قضية العجز والهدر في المصروفات. تكشف النتائج أيضاً ارتفاع منسوب التغطية والمعالجة الصحفية للاتجاه السلبي عن تناولها موضوع الموازنة والعوامل المصاحبة لها، خاصة السياسية منها؛ فنرصد أنه عندما يتم تناول قضية الموازنة من المنظور السياسي دائماً ما تكون الكلمات والتعابير والمصطلحات المستخدمة سلبية، وهذه النتائج جاءت مترابطة مع دراسة (Michael, 2012)، التي أشارت إلى أنه عند إشراك السياسة في معالجة قضايا الموازنة تكون الدلالات والمؤشرات العامة والنهائية للمقال سلبية.

نتائج السؤال (3): مسارات الإقناع والبرهنة في مقالات الموازنة في الصحافة الكويتية

جدول 6

نتائج مسارات الإقناع والبرهنة في مقالات الموازنة في الصحافة الكويتية

الرقم	عناصر التحليل	صحيفة القبس		صحيفة الجريدة		صحيفة الأنباء		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	أرقام وإحصائيات	18	19.4%	19	26.8%	2	5.1%	39	19.2%
2	الحساب الختامي لمجلس الأمة	29	31.2%	15	21.1%	13	33.3%	57	28.1%
3	تقارير وزارة المالية	16	17.2%	9	12.7%	15	38.5%	40	19.7%
4	دراسات (البنك الدولي، صندوق النقد)	9	9.7%	2	2.8%	0	0.0%	11	5.4%
5	ديوان المحاسبة	8	8.5%	5	7.0%	0	0.0%	13	6.5%
6	تصريحات المسؤولين	11	11.8%	14	19.7%	9	23.1%	34	16.7%
7	تجارب دول أخرى	2	2.2%	7	9.9%	0	0.0%	9	4.4%
	المجموع	93	100%	71	100%	39	100%	203	100%

تُظهر نتائج الصحف ككل في جدول 6 أنّ أكثر مسارات الإقناع والبرهنة المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية كانت "الحساب الختامي لمجلس الأمة" بنسبة 28.1%، تلاها في المرتبة الثانية "تقارير وزارة المالية" بنسبة 19.7%، ثم بنسبة قريبة "أرقام وإحصائيات" في المرتبة الثالثة بنسبة 19.2%، وفي المرتبة الرابعة "تصريحات المسؤولين" بنسبة 16.7%. وتظهر نتائج المقارنة بين الصحف في جدول 6 أيضاً أنّ أكثر مسارات الإقناع والبرهنة المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في صحيفة القبس كانت "الحساب الختامي لمجلس الأمة" بنسبة 31.2%، تلاها "أرقام وإحصائيات" بنسبة 19.4%، وأنّ أكثر مسارات الإقناع والبرهنة المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في صحيفة الجريدة كانت "أرقام وإحصائيات" بنسبة 26.8%، تلاها "الحساب الختامي لمجلس الأمة" بنسبة 21.1%، في حين أنّ أكثر مسارات الإقناع والبرهنة المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في صحيفة الأنباء كانت "تقارير وزارة المالية" بنسبة 38.5%، تلاها "الحساب الختامي لمجلس الأمة" بنسبة 33.3%. بالمقارنة بين أكثر مسارات الإقناع والبرهنة المستخدمة في معالجة الموضوعات المنشورة في الصحف الكويتية قضايا الموازنة العامة؛ فقد شكل الحساب الختامي لمجلس الأمة الأكثر استخداماً من بقية المسارات الأخرى، ولعل السبب يتمحور حول نقطتين مهمتين، هما:

- الحساب الختامي هو بيان لما تم تحصيله وما تم صرفه فعلاً من مبالغ بوساطة الحكومة عن سنة مالية منتهية، وهو تحت رقابة مجلس الأمة، السلطة التشريعية.
- ضعف الإفصاح والبيانات المالية للموازنة. معظم البيانات المتعلقة بالموازنة تعرض لوسائل الإعلام بشكل تقديري. إنّ مواصلة الحوار والنقاش بين النظراء حول المزايا والتحديات المحيطة بشفافية المالية العامة أمر أساسي لاستمرار الحث على الإصلاح. فالكويت في حاجة إلى تنشيط حقل الإصلاح الرامي إلى تعزيز الشفافية، وبحث تحدياته ورسم التوجهات الإستراتيجية. شفافية المالية العامة المقترنة بمشاركة

المواطن هي عنصر أساسي للمساعدة في الوفاء بالوعود بتحقيق نتائج إنمائية أفضل وإعادة بناء الثقة في الحكومة. توافقت هذه النتائج مع دراسة (Rossi et al., 2021)، في هذا الجانب.

نتائج السؤال (4): الأطر المرجعية لمقالات الموازنة في الصحافة الكويتية

جدول 7

نتائج الأطر المرجعية لمقالات الموازنة في الصحافة الكويتية

الرقم	عناصر التحليل	صحيفة القبس		صحيفة الجريدة		صحيفة الأنباء		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	إطار الصراع: (الصراع الداخلي / داخلي) طبقة حاكمة وطبقة تجارية، صراع بين أقطاب أسرة الحكم، صراع السلطتين التنفيذية والتشريعية	49	52.7%	31	43.7%	3	7.7%	83	40.9%
2	إطار الفائدة والمصلحة العامة	8	8.6%	9	12.7%	2	5.1%	19	9.4%
3	إطار عقلاني	1	1.1%	0	0.0%	0	0.0%	1	0.5%
4	إطار تخويفي	3	3.1%	4	5.5%	4	10.2%	11	5.3%
5	أطر النتائج الاقتصادية	22	23.7%	11	15.5%	22	56.4%	55	27.1%
6	أطر المسؤولية	4	4.3%	6	8.5%	4	10.3%	14	6.9%
7	أطر الإستراتيجية	6	6.5%	10	14.1%	4	10.3%	20	9.9%
	المجموع	93	100%	71	100%	39	100%	203	100%

تُظهر نتائج الصحف ككل في جدول 7 أنّ أكثر الأطر المرجعية لمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة كان "إطار الصراع" بنسبة 40.9%، تلاه في المرتبة الثانية "أطر النتائج الاقتصادية" بنسبة 27.1%، ثم "أطر الإستراتيجية" في المرتبة الثالثة بنسبة 9.9%، وفي المرتبة الرابعة "إطار الفائدة والمصلحة العامة" بنسبة 9.4%. نرى من نتائج الجدول أيضاً أنّ الصحف مجتمعة ركزت بشكل كبير على "إطار

الصراع" ومن ثم أطر النتائج الاقتصادية، وهذا يُشير إلى أنّ الصراع الداخلي في الكويت والتجاذبات والتأزيم السياسي شل حركة التقدم والإصلاح. وارتكازاً لأهم قواعد نظرية الأطر الإعلامية نرى أنّ الصحف فيما يخص المقالات المتعلقة بالموازنة قد وظفت إطار الصراع في إبراز القضايا بشكل واضح. وفيما يخص أطر النتائج الاقتصادية قدمت الصحف مجتمعة هذا الإطار بشكل يختلف عن الآخر؛ بحيث اعتمدت على أسلوب كاتبيها وخبرتهم الاقتصادية في الطرح والتفسير من الجانب النظري وليس الفني؛ بسبب الضعف في البيانات المالية؛ بحيث كانت أغلب البيانات المستخدمة تقديرية، وجاءت النتائج متوافقة مع دراسة (McLeod & Shah, 2015) حول تأطير عينة من الصحف لمناقشة وطرح الطرق والحلول البديلة لدعم الموازنات، ودورها كمصد لتغطية عجوزات الميزانيات، ودراسة (Jasperson et al., 1998) حول تأطير عينة من الصحف من أنّ قضية الموازنة تعتبر من أكبر القضايا تعقيداً.

نتائج السؤال (5): اتساق مقالات الموازنة في الصحافة الكويتية مع البرنامج الحكومي

جدول 8

نتائج اتساق مقالات الموازنة في الصحافة الكويتية مع البرنامج الحكومي

الرقم	عناصر التحليل	صحيفة القبس		صحيفة الجريدة		صحيفة الأنباء		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1	متسق	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
2	غير متسق	93	%100	71	%100	39	%100	203	%100
	المجموع	93	%100	71	%100	39	%100	203	%100

تُظهر نتائج الصحف ككل في جدول 8 أنّ جميع مقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية كانت غير متسقة مع البرنامج الحكومي؛ أي بنسبة 100%، سواء على مستوى الصحف ككل أو على مستوى كل صحيفة جاءت هذه النتائج متوافقة بشكل مفصلي لتكشف أنّ الحكومة الكويتية وبرنامجها المقدم مع كل

حكومة جديدة لا يصلح لهذا الوقت وعليها أن تعي حجم الانحرافات بالاقتصاد الكويتي، وعليها أن تسرع بالإصلاحات العامة، خاصة أن دولة الكويت تراجعت في جميع المؤشرات الدولية بسبب النهج الحكومي الضعيف والركيك، وجاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة الخفاجي والعاني (2020) في أهمية أن يكون البرنامج الحكومي للسلطة التنفيذية متوافقاً مع الاحتياجات والإصلاحات وأهدافها المسبقة.

نتائج السؤال (6): سمات وأهداف محتوى مقالات قضايا الموازنة العامة في الكويت

جدول 9

نتائج سمات وأهداف محتوى مقالات قضايا الموازنة العامة في الكويت

الرقم	عناصر التحليل	صحيفة القبس		صحيفة الجريدة		صحيفة الأنباء		المجموع	
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت
1	وصف بطريقة معيارية	11	11.7%	1	1.4%	14	35.9%	26	12.9%
2	عرض أرقام بيانات الحساب الختامي: الميزانية والتعليق عليها	9	9.7%	3	4.2%	13	33.3%	25	12.3%
3	عرض بطريقة تحليلية	5	5.4%	31	43.7%	3	7.7%	39	19.2%
4	عرض بيانات الموازنة مع شرح تفسيري	10	10.8%	2	2.8%	0	0.0%	12	5.9%
5	عرض أرقام موازنات متعددة ووضع حلول	6	6.5%	2	2.8%	0	0.0%	8	3.9%
6	وجهة نظر خاصة للكاتب	8	8.6%	5	7.0%	0	0.0%	13	6.4%
7	هجوم وانتقاد	5	5.4%	6	8.5%	0	0.0%	11	5.4%
8	عرض النتائج مع بث الشعور بالخطر المستقبلي	39	41.9%	21	29.6%	9	23.1%	69	34.0%
	المجموع	93	100%	71	100%	39	100%	203	100%

تُظهر نتائج الصحف ككل في جدول 9 أن أكثر سمات وأهداف محتوى مقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية كانت "عرض النتائج مع بث الشعور

بالخطر المستقبلي" بنسبة 34.0%، تلاها في المرتبة الثانية "عرض بطريقة تحليلية" بنسبة 19.2%، ثم "وصف بطريقة معيارية" في المرتبة الثالثة بنسبة 12.8%، وفي المرتبة الرابعة "عرض أرقام بيانات الحساب الختامي الميزانية والتعليق عليها" بنسبة 12.3%. عند تتبع أهداف محتوى مقالات الموازنة نلاحظ أنّ عرض النتائج مع بث بالشعور بالخطر المستقبلي كأكثرها استخداماً لم يأت من فراغ، بل جاء متوافقاً مع كثير من التقارير والدراسات الدولية التي أشارت إلى ضرورة وضع برنامج إصلاحي واقعي فعّال بعيداً عن الشعارات والمسامات التي من خلالها قد تتحسن مؤشرات الدولة عالمياً، ويجعلها تلحق بجيرانها في الأقليم. ارتباط الدولة بمصدر النفط وعدم تنوع مصادر الدخل الذي سيجعل الكويت تحت رحمة تقلبات الأسعار التي قد تعوق أي إصلاحات اقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط. "خاصة أنّ الإيرادات غير النفطية الفعلية بلغت 1.730 مليار دينار منخفضة 6.5% عن السنة المالية 2020/2019" (أعلى عجز فعلي في تاريخ الكويت، 2021، ص.8).

نتائج السؤال (7): موقع قضايا الموازنة العامة في الكويت في الصحف الكويتية

جدول 10

نتائج موقع قضايا الموازنة العامة في الكويت في الصحف الكويتية

الرقم	عناصر التحليل	صحيفة القبس		صحيفة الجريدة		صحيفة الأنباء		المجموع	
		ت	%	ت	%	ت	%		
1	الصفحة الأولى	61	65.6%	19	26.8%	11	28.2%	91	44.8%
2	الصفحات الداخلية	32	34.4%	52	73.2%	28	71.8%	112	55.2%
3	الصفحة الأخيرة	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
	المجموع	93	100%	71	100%	39	100%	203	100%

تُظهر نتائج الصحف ككل في جدول 10 أنّ أكثر موقع تم فيه نشر مقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية كانت "الصفحات الداخلية" بنسبة 55.2%، تلاها في المرتبة الثانية "الصفحة الأولى" بنسبة 44.8%. نلاحظ من نتائج

الجدول أنّ الصحف مجتمعة أولت اهتماماً لمقالات قضايا الموازنة خاصة بالصفحات الداخلية والصفحات الأولى، وهذا يُشير إلى مكانة قضية الموازنة للدولة بشكل عام والمواطن بشكل خاص. لم توظف الصحف الأخيرة لأخبار تتعلق بالموازنة، ولتفسير هذا التباين نُشير إلى أنّ الصفحة الأخيرة ولما تمثله من أهمية للقارئ؛ فهي تُركز على أخبار المنوعات المختلفة والأخبار المتنوعة من دول أخرى تميل إلى الغرابة. وهذه النتائج توافقت مع نتائج دراستي (Serritzlew & Mortense, 2006; Jaspersen et al., 1998) اللتين وظفتا الصفحات الأولى والداخلية لقضايا الموازنة.

نتائج الفرض الرئيسي للدراسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية لصالح "الموضوعات السياسية"

تم التحقق من صحة الفرض من خلال استخدام اختبار كا²، وهو ما يوضحه جدول 11.

جدول 11

دلالة الفروق في الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية

الرقم	الموضوعات	ت	%	قيمة كا ²	مستوى الدلالة
1	الموضوعات الاقتصادية	73	36.0%	19.10	0.01
2	الموضوعات السياسية	90	44.3%		
3	الموضوعات الاجتماعية	40	19.7%		
	المجموع	203	100%		

تُظهر نتائج جدول 11 وجود فروق ذات دلالة إحصائية 0.01 في الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية، وكانت الفروق لصالح "الموضوعات السياسية" بنسبة 44.3%، وكانت أقلها تناوياً "الموضوعات الاجتماعية" بنسبة 19.7%. أكدت نتائج الفرض تشابك القضايا والموضوعات

السياسية بمقالات قضايا الموازنة كأكثر الموضوعات طرحاً واستخداماً وتناولاً، واتضح التأثير السلبي للسياسة في معالجة الموضوعات الاقتصادية المرتبطة بالموازنة، وهذا يوضح دلالات ومؤشرات مهمة بأن الحياة السياسية في الكويت وقضاياها باتت أحد أكبر معوقات الإصلاح بمختلف مجالاته، فنلاحظ انخفاض مستوى الإحساس بالمسؤولية لدى السلطتين التنفيذية والتشريعية في إيجاد وتنفيذ كل ما يدعم وجود الدولة وتحسين مستوى المعيشة للمواطن. فنرى عندما يتم تشكيل حكومة جديدة تعمل بالنهج والأسلوب القديم والمتعارف عليه، الذي لم يواكب مستحدثات التطور لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وهذا النهج ركّز جل اهتمامه على الصراعات والتجاذبات، وحرص على أسلوب المساومات والترضيات على مصلحة الدولة والمواطن، التي تم من خلالها قلب سلم الأولويات. برلمانياً مازال دور وأداء أعضاء مجلس الأمة -وهم ما يفترض أنهم الممثلون للشعب والمراقبون للحكومة- ضعيفاً؛ حيث لم يستخدموا صلاحياتهم التي كفلها لهم الدستور بالرقابة والمساءلة الحازمة حول تقنين الهدر والصراف غير المبرّر في الموازنة العامة من جهة، ولا على محاسبة المسؤولين عن كيفية نفاذ سيولة صندوق الاحتياطي العام. ركزت مقالات الموازنة على البعد الاجتماعي بشكل أقل من البعدين السياسي والاقتصادي، ولارتباط هذه الموضوعات الثلاثة ارتباطاً عضوياً يمكن من خلاله استجلاء توجهات الحكومة في سياق إدارة البلد مالياً واقتصادياً. ونوضح من خلال السياق العام تجتهد الحكومات التي تتمتع بالمسؤولية الكاملة على تحقيق أولوياتها، فهي في حاجة إلى اتخاذ قرارات مهمة بهدف اتخاذ تدابير قصيرة الأجل مع إيلاء الاعتبار المناسب للاستدامة المالية على المدى الطويل والقدرة على الصمود أمام انخفاضات أسعار النفط بالمستقبل. تؤثر القرارات التي تتخذها الحكومات اليوم على الأجيال القادمة، وسيكون لها آثار على السياسات والضرائب التي قد يتم إقرارها في وقت ما، وقرارات الإنفاق في المستقبل. من الممكن أن يتغير العقد الاجتماعي الأساسي بين الحكومات والمواطنين باستمرار بحسب حجم الاحتياجات والتطلعات؛ ومن ثم، هناك حاجة متزايدة للشفافية والمساءلة

لمساعدة المواطنين على فهم كيفية إدارة الأموال العامة وشرعية إنفاقها، وكيفية اتخاذ القرارات ولماذا؟ وما الأدلة والمعلومات لدعم هذه القرارات؟ ثم أنتم داخل دائرة السياسة؛ أم الإصلاح الاقتصادي؟ الميزانيات هي أكثر من مجرد أذونات لإنفاق الأموال، إنها تعكس القرارات المتعلقة بقضايا السياسة، مثل مستوى الضرائب، والتوازن النسبي، وما البرامج الجديدة التي يجب على الحكومة المشاركة فيها؟ وأيها يجب تخفيضها أو إنهاؤها؟

أبرز النتائج العامة

- 1- أكثر الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية، كانت "الموضوعات السياسية".
- 2- وجود فروق ذات دلالة إحصائية 0.01 في الموضوعات المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية، وكانت الفروق لصالح "الموضوعات السياسية" بنسبة 44.3%.
- 3- أكثر اتجاهات المعالجة الصحفية لقضايا الموازنة العامة في الصحافة، كان "الاتجاه السلبي".
- 4- جميع مقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية، كانت غير متسقة مع البرنامج الحكومي.
- 5- أكثر الأطر المرجعية لمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة كان "إطار الصراع".
- 6- أكثر الموضوعات الاقتصادية المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية كانت "تغطية عجز الميزانية العامة".
- 7- أكثر مسارات الإقناع والبرهنة المرتبطة بمقالات قضايا الموازنة العامة في الصحافة الكويتية كانت "الحساب الختامي لمجلس الأمة".
- 8- أقل الموضوعات تناولاً في الصحافة الكويتية كانت شفافية المالية العامة.

الخاتمة

مقترحات وتوصيات

- 1- يتوجب على الحكومة الكويتية تطوير سياسة إدارة السيولة كجزء لا يتجزأ من إدارة الإنفاق العام، وأن تلتزم بتنفيذ برنامجها الحكومي.
- 2- النأي عن التجاذبات والتأزيم السياسي لمصلحة دولة الكويت.
- 3- من الضروري اتخاذ خطوات إصلاحية جذرية من قبل الحكومة الكويتية ومعالجة اختلالات الموازنة وعدم الارتضاء والتقاعس عند ارتفاع سعر النفط.
- 4- إشراك وسائل الإعلام الكويتية ومدتها بالبيانات التي تخص الموازنة.
- 5- يُنتظر من السلطات أن تصدر تقارير المالية العامة وتنشرها للعلن؛ لتحسين الشفافية كتعزيز لنجاعة المساءلة.
- 6- العمل على تكثيف الأبحاث والدراسات حول قضايا الميزانية وارتباطها بأجندة وسائل الإعلام.
- 7- القيام بدراسات نحو اتجاهات الكويتيين في الإجراءات الحكومية لمعالجة اختلالات الموازنة العامة.

المراجع

- الإبراهيم، حمد. (1992). عجز الموازنة العامة في دولة الكويت: الأسباب، النتائج وأساليب المواجهة. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 17(65)، 91-125.
- أحمد، عبدالستار، والشمري، فهاد. (2020، سبتمبر 8). المجلس يُقر ميزانيات 20 جهة ملحقة و15 جهة مستقلة 50 مليار دينار فوائض 20 سنة. صحيفة القبس. <https://cutt.us/JuY9E>
- أعلى عجز فعلي في تاريخ الكويت. (2021، أغسطس 8). صحيفة الجريدة. ص. 1-8.
- البسام، بسام. (2020). حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية. مجلة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 17(2)، 175-209. <https://doi.org/10.36394/jhss/17/2B/7>
- البلغي، محمد. (2021، أكتوبر 10). ارتفاع النفط... تسكين للأوجاع وتعميق للمرض. صحيفة الجريدة. <https://www.aljarida.com/articles/1633791876342993300>
- الجزاف، أنور عبدالوهاب. (2017). الصحافة الكويتية وقضايا الإصلاح الاقتصادي "دراسة تحليلية لمضمون الصحف الكويتية (2008-2013)" [رسالة دكتوراة غير منشورة]. الجامعة اللبنانية.
- الجزاف، أنور عبدالوهاب. (2021). قضايا صناديق الثروة السيادية الخليجية في عينة من الصحف العربية والأجنبية: دراسة تحليلية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز - الآداب والعلوم الإنسانية، 1(1)، 137-169. <https://doi.org/10.4197/Art.29-1.6>
- حمد، إبراهيم. (2022، يناير 6). تجاهل الإصلاح يراكم العجز إلى 60 مليار دينار. صحيفة القبس. <https://cutt.us/VxGvw>
- الخفاجي، حيدر، والعاني، صفاء. (2020). تعزيز فاعلية المساءلة في الوحدات الحكومية في ظل تطبيق موازنة البرامج والأداء. مجلة الحقيقة، 19(2)، 92-132.
- الدباغ، نوار، والعراقي، بشار. (2021). أثر عجز الموازنة العامة في تعزيز تنمية القطاع المالي: دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً، تنمية الرافدين، 40(130)، 51-75. <https://doi.org/10.33899/tanra.2021.168685>
- ديوان المحاسبة. (2020). تقرير المواطن 2020 إدارة أزمة بإدارة أمة. الكويت. ص. 28.
- رمضان، محمد. (2020، أغسطس 22). عشرات المليارات تُنفق خارج الميزانية. صحيفة القبس. <https://cutt.us/c2orw>
- الشال للاستشارات. (2021). الكويت والمستقبل. تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي، 31(22)، 1-10.
- الشال للاستشارات. (2022). التخطيط لسياسة مالية مستدامة... مستحيل. صحيفة القبس. <https://cutt.us/DpYYou>

- العجيان، حصة. (2020، ديسمبر 30). اقتراح لزيادة الإفصاح رفع الشفافية.. مدخل إصلاح المالية العامة. *صحيفة القبس*. <https://cutt.us/rcaZj>
- العدوان، خالد، والشرعة، محمد. (2014). الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 41(3)، 784-802.
- العراقي، بشار، وعيسى، حسن. (2018). العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري: الكويت أنموذجاً 1980-2016. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 14(44)، ص. 228-247.
- عيسى، نهوند. (2013). المعالجة الصحفية لموضوع الموازنة: تأثير السياسة وعدم التخصص. في سامي عطالله (تحرير)، *الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء*، (61-87). المركز اللبناني للدراسات.
- فرنجية، غيدة. (2013). المعالجة الصحفية لموضوع الموازنة: تأثير السياسة وعدم التخصص. في سامي عطالله (تحرير)، *الموازنة في لبنان: الحاجة إلى شفافية في الأرقام ومساءلة حول الأداء*، (90-106). المركز اللبناني للدراسات.
- الكويت تُسجل العجز الأكبر في تاريخها بـ 10.8 مليارات دينار. (2021، أغسطس 8). *صحيفة الأنباء*. ص. 9. محمد، إبراهيم. (2021، يوليو 8). عجز 2020-2021.. الأكبر في تاريخ الكويت. *صحيفة القبس*. <https://cutt.us/JDxxZ>
- هذال، أحمد، والبصري، كمال. (2020). التأثيرات السياسية في استدامة الدين العام في موازنة العراق 2019. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 18(66)، 1-26. <https://doi.org/10.31272/IJES2020.66.1>
- وزارة المالية. (2021، يوليو 1). بيان وزير المالية وزير دولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار. *صحيفة القبس*.
- Abd al-Sattar, A., & al-Shammari, F. (2020, September 8). The Council approves the budgets of 20 attached bodies and 15 independent bodies, with a surplus of 50 billion dinars for 20 years. *Al-Qabas Newspaper*. <https://cutt.us/JuY9E>
- Al-Baghli, M. (2021, October 10). The rise in oil.. Relieving pain and deepening the disease. *Aljarida Newspaper*. <https://www.aljarida.com/articles/1633791876342993300>
- Al-Bassam, B. (2018). Governance of Budget Public in Saudi Arabia (in Arabic). *Sharjah Journal for Humanities and Social Sciences*, 17(B2), 175-209. <https://doi.org/10.36394/jhss/17/2B/7>

- AL-Dabbagh, N., & AL-Iragi, B. (2021). The impact of the public budget deficit in promoting the development of the financial sector Gulf Cooperation Council countries as a model (in Arabic). *Journal of Tanmiyat Alrafidain*, 40(130), 51-75. [https://doi.org/ 10.33899/tanra.2021.168685](https://doi.org/10.33899/tanra.2021.168685)
- Al-Dulaimi, A. (2016). *Communication theories in the twenty-first century*. alyazuri.
- Al-Edwan, K., & Al-Shar'a, M. (2014). Political Dimensions of the State's General Budget (in Arabic). *Journal of Humanities and Social Sciences*, 41(3), 784-802.
- Al-Eijyan, H. (2020, December 30). A proposal to increase disclosure and raise transparency... An introduction to reforming public finances. *Al-Qabas Newspaper*. p.8.
- AL-Ibrahim, H. (1992).The public budget deficit in the State of Kuwait: causes, results and methods of confrontation (in Arabic). *Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies*, 17(65), 91-125.
- Al-Iraqi, B., & Issa, H. (2018). The mutual relationship between the incapacity of budget and the incapacity of the current account "Kuwait is Model 1980-2016" Studies (in Arabic). *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 14(44), 228-247.
- Aljazaf, A. A. (2017). *Kuwaiti press and economic reform issues "An analytical study of the content of Kuwaiti newspapers" (2008-2013)* [Unpublished doctoral dissertation]. Lebanese University.
- Aljazaf, A. A. (2021). Issues of Gulf sovereign wealth funds in a sample of Arab and foreign newspapers: An analytical study. *King Abdulaziz University Journal: Arts and Humanities* 29(1), 137-169. <https://doi.org/10.4197/Art.29-1.6>
- Al-Khafaji, H., & Al-Ani, S. (2020). Enhancing the Effectiveness of Accountability in Governmental Units in the Context of the Implementation of Performance Program Budget (in Arabic). *Journal of The truth*, 19(2), 92-132.
- AlShall Consulting. (2021). Kuwait and the Future (in Arabic). Al Shal Weekly Economic Report, 31(22), 1-10.

- Al-Shall Consulting. (2022). Planning a sustainable fiscal policy...impossible. *Al-Qabas Newspaper*, <https://cutt.us/DpYou>.
- Brogan, M. (2012). The politics of budget: evaluate the effects of the political election on state- level budget forecast error. *Public Administration Quarterly*, 36(1), 84-115.
- Catrina, I. (2014). Budget Constraints and Political Behavior in Democracy. *Procedia Economics and Finance*, 15(2014), 214–220. [https://doi.org/10.1016/S2212-5671\(14\)00487-0](https://doi.org/10.1016/S2212-5671(14)00487-0).
- Entman, R. (1993). Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm. *Journal of Communication*, 43(4), 51–58. <https://doi.org/10.1111/j.1460-2466.1993.tb01304.x>.
- Frinjiat, Gh. (2013). Journalistic treatment of the issue of the budget: the impact of politics and lack of specialization (in Arabic), in Sami Atallah (Editor), *The Budget in Lebanon: The Need for Transparency in Numbers and Accountability for Performance*, (90-106). Lebanese Center for Studies.
- Hamd, I. (2022, January 6). Ignoring the reform accumulates the deficit to 60 billion dinars. *Al-Qabas Newspaper*. <https://cutt.us/VxGvw>.
- Hazal, A., & Al-Basri, K. (2020). Political Influences on the Sustainability of Public Debt in the 2019 Iraq Budget (in Arabic). *Iraqi Journal for Economic Sciences*, 18(66), 1-26. <https://doi.org/10.31272/IJES2020.66.1>
- Igartua, J., Toranzo, F., & Fernández, I. (2011). Cognitive, Attitudinal, and Emotional Effects of News Frame and Group Cues, on Processing News about Immigration. *Journal of Media Psychology Theories Methods and Applications*, 23(4), 174-185. <https://doi.org/10.1027/1864-1105/a000050>.
- International Budget Partnership. (2019). *Budget Index 2019*. https://www.internationalbudget.org/sites/default/files/2020-04/2019_Ranking_EN.pdf.
- Issa, N. (2013). Journalistic treatment of the issue of the budget: the impact of politics and lack of specialization (in Arabic) Sami Atallah (Ed.), *The Budget in Lebanon: The Need for Transparency in Numbers and Accountability for Performance*, (61-87). Lebanese Center for Studies.

- Jasperson, E. A., Shah V. D., Watts, M., Faber J, R., & Fan P, D. (1998). Framing and the Public Agenda: Media Effects on the Importance of the Federal Budget Deficit. *Political Communication*, 15(2), 205-224. <https://doi.org/10.1080/10584609809342366>.
- Kuwait records the largest deficit in its history, with 10.8 billion dinars. (2021, August 8). *Al-Anbaa Newspaper*, p.9.
- Lindermüller, D., Sohn, M., & Hirsch, B. (2021). Negative media reporting and its effects on performance information use in public spending. *Public Management Review*, 1-25. <https://doi.org/10.1080/14719037.2021.1882543>.
- Mærøe, A., Norta, A., Tsap, V., & Pappel, I. (2020). Increasing citizen participation in e-participatory budgeting processes. *Journal of Information Technology & Politics*, 18(2), 125-147. <https://doi.org/10.1080/19331681.2020.1821421>.
- Mason, A. W., & Mendoza, P. S. (1993). Primate social conflict. *The Quarterly Review of Biology*, 69(2), 85-110. <https://doi.org/10.1086/418627>.
- McLeod, D., & Shah, D. (2015). *News Frames and National Security: Covering Big Brother (Communication, Society and Politics)*. Cambridge University Press.
- Ministry of Finance. (2021, Jul 1). Statement by the minister of finance and minister of state for economic affairs and investment. *Al-Qabas Newspaper*.
- Mortensen, B. P., & Serritzlew, S. (2006). Newspapers and Budgeting: The Effects of Media Coverage on Local Expenditure Decisions. *Scandinavian political studies*, 29(3), 236-260. <https://doi.org/10.1111/j.1467-9477.2006.00151.x>.
- Muhamad, I. (2021, July 8). The 2020-2021 deficit...the largest in Kuwait's history. *Al-Qabas newspaper*. <https://cutt.us/JDxxZ>.
- Ramadan, M. (2020, August 22). Tens of billions are spent outside the budget. *Al-Qabas Newspaper*. <https://cutt.us/c2orw>.

Rossi, F., Brusca, I., Orelli, R., Lorson, C, P., & Haustein, E. (2021). Features and drivers of citizen participation: Insights from participatory budgeting in three European cities. *Public Management Review*, 1-24. <https://doi.org/10.1080/14719037.2021.1963821>.

State Audit Bureau. (2020). Citizen Report 2020 managing a crisis by managing a nation. Kuwait. P.28.

Svaljek, S., Bakaric, I., & Sumpor, M. (2019). Citizens and the city: the case for participatory budgeting in the City of Zagreb. *Public Sector Economics*, 43(1), 21-48. <https://doi.org/10.3326.pse.43.1.4>.

The highest actual deficit in the history of Kuwait. (2021, August 8). *Al-Jarida Newspaper*. p.1-8.

Journalism and the public budget in Kuwait: Shadows of politics on public reforms

Dr. Anwar A. Al-Jazaf ⁽¹⁾

Abstract

Objectives: The study aimed to identify the Kuwaiti newspapers' tackling the general budget issues and to learn about the topics related to articles concerning the general budget issues. It also aimed to identify the frames of reference for budget articles in the Kuwaiti press. **Method:** The study used the survey method as the sample consisted of three Kuwaiti newspapers: Al-Qabas, Al-Anba, and Al-Jarida. **Results:** The results showed that topics related to articles on general budget issues in the Kuwaiti press were mostly political ones with a percentage of 44.3%, and that the frames of reference were mostly conflict frameworks with a percentage of 40.9%, followed by frameworks concerning economic results with a percentage of 27.1%. Results also clearly showed that all articles on general budget issues in the Kuwaiti press were inconsistent with the government program, i.e. at a rate of 100%, and that there are statistical significant differences 0.01 in the topics related to the articles of the general budget issues in the Kuwaiti press, in favor of the political issues. **Conclusion:** The study recommends that it is necessary to conduct budget reforms in Kuwait, rationing unjustified budget waste, and enhancing the transparency of public budget data through the media.

Keywords: Budget, journalism, content analysis, financial policy, Kuwait

(1) Independent researcher, Kuwait, E-mail: Dr.anwaraljazaf@gmail.com
- Submitted: 16/4/2022, Revised: 27/6/2022, Accepted: 27/6/2022.

د. أنور عبدالوهاب مساعد الجزاف، دكتوراه في تخصص علوم الإعلام والاتصال، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عام 2017. باحث مستقل في دولة الكويت. الاهتمامات البحثية: الإعلام الاقتصادي، الصحافة الاقتصادية، الرأي العام، الإعلام الرقمي، أسواق المال، صناديق الثروة السيادية، قضايا الفساد، الإصلاح الاقتصادي، النفط والغاز.
الإيميل: dr.anwaraljzaf@gmail.com

للاستشهاد:

الجزاف، أنور. (2023). الصحافة والموازنة العامة في الكويت: ظلال السياسة على الإصلاحات العامة. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 49(188)، 115-159.
<https://doi.org/10.34120/0382-049-188-003>

To Cite:

Al-Jazaf, A. (2023). Journalism and the public budget in Kuwait: Shadows of politics on public reforms. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies*, 49(188), 115-159.
<https://doi.org/10.34120/0382-049-188-003>

